

إعفاء الإذاعات الفلسطينية من الرسوم خطوة على طريق حل الأزمة

وهناك رسوم متركمة على الإذاعات لنحو ثلاث سنوات على الأقل، ولا تستطيع الإذاعات دفع الرسوم المطلوبة منها، ولا بد من حل للرسوم بإعفاء الإذاعات لمدة عام على الأقل لدعمها.

الإذاعة تعتبر مصدراً رئيسياً للأخبار والأحداث لدى الفلسطينيين بسبب تعطيل شبكات الاتصال والإنترنت والبلث الفضائي

وينتقد متابعون للإعلام الفلسطيني واقع الإذاعات المحلية وخدمتها لأجندات سياسية، فرغم أن بعضها يقدم برامج اجتماعية تعرض قضايا الناس وحلولاً لمشاكلهم أمام المسؤولين إلا أنها لا تخفي انتماءاتها السياسية في أخبارها وبرامجها السياسية، فتبرز فيها وجهة نظر الطرف الذي تدعمه. بدوره اعتبر مدير متبدي الإعلاميين الفلسطينيين محمد ياسين معانسة الإذاعات المحلية ومراسليها صحافيها "جزءاً من ضريبة غياب نقابة مهنية قومية تحمي المهنة وفرسانها"، وشدد على ضرورة توحيد الجسم الصحافي والضغط باتجاه إجراء انتخابات لنقابة الصحافيين حتى تكون قادرة على انتزاع حقوق الصحافيين ودعم المؤسسات الإعلامية المحلية.

مما أكسبها خبرة وتنوعاً في العمل الإذاعي، وقالت "رغم وجود الإعلام الرقمي إلا أن الراديو لا تزال له أهميته الخاصة"، وبيّنت أن أهمية الإذاعات المحلية تضاعفت خلال فترة الحروب وانقطاع الكهرباء قائلته "لا أحد ينكر الدور والبصمة الخاصة للراديو في كل بيت ولدى كل مواطن فلسطيني بالرغم من قلة الإمكانيات والظروف الناتجة عن فيروس كورونا".

وتابعت مصلح "يجب الاحتفاظ بهذه الوسيلة وهذا الإرث لأنه إذا فقدنا هذه الوسيلة لا يمكن تعويضها واستبدالها بوسيلة أخرى". وتواجه الإذاعات المحلية جملة من المعوقات والمشاكل من حيث ضعف الكادر المهني بسبب توظيف غير المختصين في العمل الإذاعي، وصعوبة التواصل مع المسؤولين للإجابة عن أسئلة المستمعين والمشاكل المادية وعدم انتظام دفع رواتب العاملين في الإذاعات إضافة إلى تقييد حرية الصحافي في البرامج.

وأوضح مدير تحرير صحيفة فلسطين فهد أبوشماله أن "مشاكل الكهرباء أضافت نفاقت جديدة للإذاعات وهناك معاناة حقيقية في هذا المجال، فالكل يريد جودة عالية بنفاقت قليلة وتشغيل الإذاعة على مدار الساعة"، مشيراً إلى عدم حماية الإذاعات من "اختلاط الأثير والتشويش عليها". وأضاف "لا توجد حماية من قبل وزارة الاتصالات لحل هذه المشكلة،

غزة - طالب إعلاميون فلسطينيون بدعم الإذاعات المحلية عبر إعفائها من الرسوم السنوية المتركمة في ظل الوضع الاقتصادي العام وجائحة كورونا التي أقتت بظلالها على مجمل المؤسسات الإعلامية.

وتطرق الإعلاميون خلال ندوة افتراضية بعنوان "الإذاعات المحلية.. واقع وتحديات" إلى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات وضعفها من حيث الإمكانيات المادية والمهنية وغياب القوانين الناظمة لعملها وتعدد هذه الإذاعات وضرورة اندماج بعضها لتعزيز قدرتها على الاستمرار.

وتناول الصحافي سامر خويبر معد ومقدم برامج راديو حياة من الضفة الغربية واقع الإذاعات المحلية الصعب في ظل جائحة كورونا قائلته "هناك إذاعات ليس لديها برامج ولا خطط عمل ولا كادر، فابن تأثيرها في ظل الإعلام الرقمي في عصرنا الحالي". وأعرب عن اعقاده بعجز "الإذاعات عن مواصلة عملها لعدم توفر الاحتياجات اللازمة". وتزيد معدلات الاستماع إلى الإذاعات المحلية في فلسطين بشكل عام في أوقات الأزمات والحروب، حيث أن الوضع يمتاز بالتوتر بشكل دائم بسبب تعطيل شبكات الاتصال والإنترنت والبلث الفضائي، وتعتبر الإذاعة مصدراً رئيسياً للأخبار والأحداث.

واستعرضت الإعلامية دعاء مصلح تجربتها في العمل الإذاعي، مشيرة إلى تفاعلها بين عدد من الإذاعات المحلية

قطع الإنترنت أداة الأنظمة العصرية لمنع تداول الأخبار

حجب الإنترنت له تكاليف سياسية واقتصادية وإنسانية



تعطيل الإنترنت يهدف إلى الحد من نقل الأحداث

عمليات جماعة عرقية مسلحة. وبدا القطع في يونيو 2019 ولم يتم رفعه إلا في 3 فبراير.

وهناك تعطيل آخر للإنترنت حدث في منطقة تيغراي الإثيوبية، والذي تعطل منذ بدء القتال في أوائل نوفمبر، وهو الأحدث في سلسلة من الانقطاعات مع عدم وجود أي إشارة إلى عودة الخدمة في أي وقت قريب. وقد جعل ذلك من الصعب معرفة عدد المدنيين الذين قتلوا وإلى أي مدى يستمر القتال أو ما إذا كان الناس قد بدأوا يموتون من الجوع، كما حذر البعض.

وفي بيلاروسيا انقطعت الإنترنت لمدة 61 ساعة بعد الانتخابات الرئاسية في 9 أغسطس، مما يمثل أول انقطاع للإنترنت في أوروبا. وقطعت الخدمة بعد أن أعطت نتائج الانتخابات النصر للرئيس الاستبدادي الكسندر لوكاشينكو لكن التصويت كان ينظر إليه على أنه مزور وأثار احتجاجات هائلة. وظل المسؤولون لشبكات الإنترنت غير مستعدين لأشهر، لاسيما حول احتجاجات نهاية الأسبوع، عندما تعطلت خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول بشكل متكرر.

وقال توكير إن الخطر يكمن في تطبيع عمليات تعطيل الإنترنت المنتظمة "سيعتاد الناس مع مرور الوقت على عمليات التعطيل هذه"، وأضاف ذلك بأنه "أكبر خطر على ربحنا الجماعية في العصر الرقمي". كما أن عمليات تعطيل الإنترنت تنتشر أيضاً وتحظى بشهرة في الهند الديمقراطية، حيث تستخدمها حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي بشكل متزايد لاستهداف معارضته السياسية، ووفقاً لأحد مواقع التتبع، أمرت حكومته القومية الهندوسية بتنفيذ المئات من عمليات التعطيل للإنترنت.

وكانت معظم هذه التعطيلات تحدث في كشور الانتخاب عليها، والتي عانت من حصار استمر 18 شهراً وانتهى الأسبوع الماضي. لكن تم تنفيذ تعطيل الإنترنت أيضاً في أماكن أخرى اندلعت بها مظاهرات ضد الحكومة، بما في ذلك احتجاجات المزارعين الضخمة التي هزت إدارة مودي.

وقال داريل ويست، الرئيس الأول لدراسات الحكومة في معهد بروكينغز الذي درس عمليات قطع الإنترنت "الحكومات الاستبدادية هي في العادة التي تفعل ذلك، لكننا نرى أن هذه الممارسة أصبحت أكثر شيوعاً في الديمقراطيات مثل الهند. الخطر هو أنه بمجرد قيام ديمقراطية واحدة بذلك، سوف تميل ديمقراطيات أخرى إلى فعل الشيء نفسه.

قد يبدأ الأمر على المستوى المحلي للتعامل مع الاضطرابات، ولكن بعد ذلك ينتشر على نطاق أوسع".

وفي أوغندا دخلت القيود على مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تويتر وفيسبوك، حيز التنفيذ قبل الانتخابات الرئاسية في 14 يناير، إلى جانب التعميم الكامل على الإنترنت عشية الاقتراع.

وقالت السلطات إن الهدف هو منع أنصار المعارضة من تنظيم احتجاجات في الشوارع يحتمل أن تكون خطيرة. ورفعت الحكومة قيود وسائل التواصل الاجتماعي الأربعة الماضي باستثناء فيسبوك.

تلجأ الحكومات الاستبدادية في العادة إلى قطع الإنترنت لقمّ أفواه المعارضين وعدم نقل أخبار الاحتجاجات والاضطرابات، لكن هذه الممارسة أصبحت أكثر شيوعاً في دول ديمقراطية مثل الهند، وتخشى منظمات حقوقية أنه بمجرد قيام ديمقراطية واحدة بذلك سوف تميل ديمقراطيات أخرى إلى فعل الشيء نفسه.

وقال التقرير إن عمليات التعطيل يمكن أن تتراوح بين قطع شبكة الإنترنت بشكل كلي وحجب منصات التواصل الاجتماعي أو تقييد سرعات الإنترنت. وقد حذر الخبراء من أن قطع الإنترنت له تكاليف سياسية واقتصادية وإنسانية، التي تتفاقم في أعقاب عمليات إغلاق كورونا التي تفرض أنشطة مثل التعليم عن بعد.

وتسلط عمليات الإغلاق الضوء على معركة أوسع للسيطرة على الإنترنت. وفي الغرب أثارت الجهود المبذولة لكبح جماح منصات التواصل الاجتماعي مخاوف حول تقييد حرية التعبير والحد من المعلومات المزيفة، والتي تستخدمها أحياناً الأنظمة الاستبدادية لتبرير عمليات القمع.

وربط الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التحرك ضد شبكات الإنترنت الأجنبية بإقدامها على أنشطة عداوية. وقال بوتين خلال لقاء جمعه مع رؤساء تحرير وسائل الإعلام الروسية وبيث كفتا "روسيا - 24" التلفزيونية مقاطع منه الأحد، "لا رغبة لدي مثلاً في حجب أو تقييد شيء ما دون سبب، لكني لا أستبعد ذلك في حال إجراء أنشطة عداوية ضدنا. ذلك أن الأنشطة العداوية ضد بلادنا غير مقبولة".

كما أكد بوتين أن السلطات "لن تلجأ إلى حجب أي شيء" ما لم تمتلك روسيا "منتجاً بديلاً مماثلاً"، وحتى بعد ذلك لن يحدث ذلك إلا "مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات المعينة".

ولم يوضح بوتين طبيعة "الأنشطة العداوية"، الأمر الذي يجعل السلطات الروسية قادرة على التحرك ضد شبكات الإنترنت وفق مصالحها، خصوصاً أن موسكو اتهمت شركات الإنترنت الأميركية مراراً بممارسة الرقابة وتقييد عمل وسائل الإعلام الروسية على منصاتهما واتهمتها بالهيمنة على الفضاء الرقمي.

وفي ميانمار تم قطع اتصال الإنترنت الاثنين بعد وقت قصير من بث حي على منصات وسائل التواصل الاجتماعي لصور تظهر عربات عسكرية وجنوداً يتحركون عبر بعض مناطق البلاد.

وقالت شركة "تيلينور آيه.إس.آيه"، التي تدير إحدى شركات الاتصالات اللاسلكية الرئيسية في ميانمار، إن وزارة الاتصالات استشهدت "بتداول أخبار مزيفة واستقرار الأمة ومصصلحة الجمهور" عندما أمرت المشغلين بإغلاق الشبكات مؤقتاً.

وأضافت الشركة إن عليها الامتثال للقوانين المحلية، وأضافت "تأسف بشدة لتأثير تعطيل الإنترنت على الناس في ميانمار".

وتعد خطوة التعطيل مألوفة من قبل حكومة ميانمار التي نفذت واحدة من أطول عمليات تعطيل الإنترنت في العالم في ولايتي راخين وتنشين بهدف تعطيل

لندن - قطع الجيش في ميانمار الاثنين الوصول إلى الإنترنت لعرقلة نشر أخبار الاحتجاجات، وفي منطقة تيغراي الشمالية بإثيوبيا تم تعطيل الإنترنت لعدة أشهر بسبب الصراعات التي كانت تحدث فيها، بينما تصورت الجزائر دول شمال أفريقيا الأكثر قطعاً للإنترنت خلال الحراك الشعبي، وتذرع السودان بالامتحانات الثانوية لتعطيل الوصول إلى الإنترنت.

وأصبح تعطيل الإنترنت تكتيكاً شائعاً تلجأ إليه الأنظمة القمعية والاستبدادية وبعض الديمقراطيات غير الليبرالية في جميع أنحاء العالم لخنق المعارضة وإسكات أصواتها أو التستر على انتهاكات حقوق الإنسان ومنع نقل أخبار الاحتجاجات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ولم يختلف الأمر كثيراً اليوم عما حدث بشكل واسع في العراق عقب اندلاع الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر 2019، حيث لجأت السلطات إلى قطع الإنترنت لمنع الناشطين من بث مقاطع فيديو مباشرة للاحتجاجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى عرقلة التواصل بين المتظاهرين الذين اعتمدوا على تطبيق واتساب للتنسيق في ما بينهم.

ويقول الباحثون إن الأنظمة غالباً ما تقطع الوصول إلى الإنترنت رداً على الاحتجاجات أو الاضطرابات المدنية، خاصة حول الانتخابات، لأنها تحاول فرض نفوذها والاحتفاظ بالسلطة من خلال تقييد تدفق المعلومات. وهذه الإجراءات الرقمية المتبعة تعادل تلك التي تحاول الأنظمة من خلالها السيطرة على التلفزيون والإذاعة المحلية التي كانت جزءاً من قواعد اللعبة ضد المعارضين والمتمردين ما قبل الإنترنت.

وأفاد الب توكير مؤسس منظمة مراقبة الإنترنت "نيست بلوكس" "لم يتم الإبلاغ قبل الأحداث الأخيرة عن عمليات تعطيل الإنترنت على مر السنين". وقال إن العالم "بدأ يدرك ما يحدث الآن، بما أن جهوداً متواصلة تهدف إلى التوثيق بدأت بالانتشار".

ويذكر الكاتب كيليفن تشان في تقرير نشرته وكالة أسوشيتد برس أنه كان هناك 93 إغلاقاً للإنترنت في 21 دولة العام الماضي، ووفقاً لتقرير صادر عن "توب 10 في بي.إن"، وهي مجموعة أبحاث للخصوصية الرقمية والأمن بريطانيا، لا تشمل القائمة أماكن مثل الصين وكوريا الشمالية حيث تسيطر الحكومة بشدة على الإنترنت أو تقيدها.

ويذكر الكاتب كيليفن تشان في تقرير نشرته وكالة أسوشيتد برس أنه كان هناك 93 إغلاقاً للإنترنت في 21 دولة العام الماضي، ووفقاً لتقرير صادر عن "توب 10 في بي.إن"، وهي مجموعة أبحاث للخصوصية الرقمية والأمن بريطانيا، لا تشمل القائمة أماكن مثل الصين وكوريا الشمالية حيث تسيطر الحكومة بشدة على الإنترنت أو تقيدها.

ويذكر الكاتب كيليفن تشان في تقرير نشرته وكالة أسوشيتد برس أنه كان هناك 93 إغلاقاً للإنترنت في 21 دولة العام الماضي، ووفقاً لتقرير صادر عن "توب 10 في بي.إن"، وهي مجموعة أبحاث للخصوصية الرقمية والأمن بريطانيا، لا تشمل القائمة أماكن مثل الصين وكوريا الشمالية حيث تسيطر الحكومة بشدة على الإنترنت أو تقيدها.

أحكام مشددة بالسجن ضد صحافيي جريدة كردية معارضة في تركيا

محاكمة إيرين كيسكين وثلاثة متهمين آخرين هي حالة اختبار أخرى لحرية التعبير والصحافة في تركيا، ويتعين اتخاذ القرار وفقاً للمعايير الدولية.

وتشهد تركيا محاكمات متواصلة للصحافيين بحزمة من التهم من بينها دعم الإرهاب والعداوة ونشر الأخبار الكاذبة والإضرار بالأمن القومي والتجسس. وكشف حزب الشعب الجمهوري المعارض أن عام 2020 شهد فتح 361 دعوى قضائية ضد الصحافيين وتوقيف 86 وسجن سبعين منهم.

وأوضح التقرير أنه خلال العام 2020 استقال ما يقرب من مئة صحافي من وظائفهم بسبب الرقابة الممارسة عليهم، كما أصبح أكثر من ستة آلاف شخص من العاملين في الصحافة والنشر والطباعة عاطلين عن العمل في العامين الماضيين.

وقال كمال كليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض إنه رغم اشتداد الضغوط لا يزال هناك في تركيا حيزاً يقاوم لنقل الأخبار بحرية في ظل دكتاتورية حزب العدالة والتنمية.

وقال أوغلو إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يمارس الدكتاتورية على الإعلام من أجل استمراره في السلطة، وأكد أنه لا يمكن لحكم البلاد بالظلم وأن من يعتمد على الظلم في إدارة البلد يرحل مبكراً عن المنصب، معتبراً أن أردوغان بات يرى نهايته.

بالسجن سنتين وشهراً لإدانته بنشر دعاية إرهابية. واعتبر أن الحكم سياسي وأنه أقسى من الأحكام التي صدرت في قضايا مماثلة مضيفاً أنه سيستأنف الحكم.

وقال مسؤولون أترك الأحد إن أعضاء حزب العمال الكردستاني أعدموا 13 تركيا مخطوفين من بينهم أفراد في الجيش والشرطة في كهف بشمال العراق وسط عملية عسكرية مستمرة ضد الحزب.

صحيفة "أوزجور جوندیم" ركزت في تغطيتها على حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا الذي تسكنه أغلبية كردية

وركزت صحيفة "أوزجور جوندیم" في تغطيتها على نشاط حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا الذي تسكنه أغلبية كردية وواجهت لوقت طويل تحقيقات وغرامات واعتقالات.

وحمل حزب العمال الكردستاني السلاح في عام 1984 ضد الدولة التركية وأودى الصراع بحياة أكثر من 40 ألفاً إلى الآن. وأدانت ألمانيا قرارات المحكمة حيث قالت مفوضة الحكومة الألمانية الاتحادية بيريل كوفلر في حسابها على تويتر "إن

إسطنبول - أصدرت محكمة تركية الاثنين أحكاماً بالسجن على أربعة من العاملين في صحيفة "أوزجور جوندیم" الموالية للاكراد والمتوقفة الآن عن الصور بتهم تتعلق بالإرهاب.

وقال أوزجان كيليج محامي الصحافيين إن دوافع الحكم سياسية. و"أوزجور جوندیم" واحدة من أكثر من 130 وسيلة إعلامية إغلقتها الحكومة خلال حالة الطوارئ التي أعلنت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 ضمن حملة أثار اتساع نطاقها قلق حلفاء أُنقرة في الغرب ومنظمات حقوقية. واعتقلت السلطات التركية نحو 24 من العاملين في "أوزجور جوندیم" في 2016 في إطار التحقيق في صلات مزعومة للصحيفة بالانفصاليين الأكراد.

وفي ذلك الوقت أغلقت محكمة الصحيفة باعتبار أنها تنشر دعاية لحزب العمال الكردستاني الذي تصفه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا منظمة إرهابية.

وقال المحامي كيليج إن الحكم صدر بسجن الناشطة الحقوقية ورئيسة التحرير المناوئة للصحيفة إيرين كيسكين بالسجن ست سنوات وثلاثة أشهر لكل منهم لإدانتهم بعضوية منظمة إرهابية. وأضاف أن زانسا بيلير كايا رئيس التحرير المناوب الآخر صدر عليه حكم



المحاكم محطة دائمة للصحافيين في تركيا